

**كلمة البروفيسور الوردي الحسين
وزير الصحة**

بمناسبة اللقاء الدراسي حول التدخين بمجلس النواب

مجلس النواب 27 يناير 2016

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على سيدنا اشرف المخلوقين،

- السيد رئيس مجلس النواب،
- السيد وزير التعليم و التكون المهني،
- السيد وزير الشباب و الرياضة،
- السيدة رئيسة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية،
- السيد ممثل المنظمة العالمية للصحة بالمغرب،
- حضرات السيدات و السادة النواب المحترمين،
- حضرات السيدات و السادة ممثلي المجتمع المدني،
- حضرات السيدات و السادة،

يشكل التدخين خطرا حقيقيا على الصحة، و يعتبر وباءا عالميا حيث يمثل تعاطي التبغ أحد أهم أسباب الوفيات التي يمكن اجتنابها. وهو يؤدي بحياة نحو 6 ملايين نسمة كل عام، منهم أكثر من 600 000 نسمة ممن يقضون نحبهم من جراء التعرض لدخان التبغ غير المباشر.

ويرتقب ان يحصد هذا الوباء أرواح 8 ملايين نسمة بحلول عام 2030، ، إذا لم نتخذ أية إجراءات لوقفه، أكثر من 80% منهم من سكان البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ويشكل هذا العبء من حيث معدلات الوفيات والعجز المبكرين تهديداً للتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

و المغرب لا يشكل إستثناءا فيما يخص هذه الجائحة، حيث نجد أن 31% من الرجال و 23،3% من النساء يستهلكون التبغ ، إستنادا للدراسات الوطنية في المغرب. ومقارنة مع دول منطقة شرق المتوسط تعتبر نسبة التدخين بالمغرب من أعلى النسب المسجلة بهذه المنطقة. و تجدر الإشارة أن نسبة التدخين عند الأطفال المتمدرسين، ما بين 13 و 15 سنة تصل إلى 10% عند الذكور و 7% عند الإناث. و من المرجح أن يزيد هذا الاستهلاك.

كما يتسبب التدخين في 8% من الوفيات العامة في المغرب، و 75% من وفيات سرطان الرئة و 10% من وفيات أمراض الجهاز التنفسي. وهي تفوق نسبيا المعدلات المسجلة بمنطقة شرق المتوسط.

حضرات السيدات و السادة،

لقد تمّ، في سنة 2010، ادماج مكافحة التدخين ضمن المخطط الوطني للوقاية و مراقبة السرطان الذي اعد بشراكة بين وزارة الصحة ومؤسسة للا سلمى للوقاية و علاج السرطان ويتكون هذا المخطط من 78 تدبير منهم 8 خاصة بمحاربة التدخين. ومن أهم محاور هذا البرنامج:

1. تنظيم دراسات وبائية لرصد وتتبع مدى انتشار هذه المعضلة،
2. تعزيز أنشطة التوعية والتحسيس بمخاطر التدخين،
3. مساعدة المدخنين الراغبين في الإقلاع عن التدخين،
4. تقوية الإطار القانوني لمكافحة التدخين.

ومن أهم إنجازات هذا البرنامج في مجال رصد وتتبع مدى انتشار التدخين فإن وزارة الصحة قامت بعدة أبحاث ميدانية في إطار نظام الترصد العالمي للتبغ همت الشباب المتمدرسين والطلبة والأساتذة والإداريين.

أما في مجال الأنشطة التوعوية والتحسيسية بمخاطر التدخين وبدعم من مؤسسة للا سلمى للوقاية وعلاج السرطان فقد تم القيام بحملات إعلامية واسعة حول مخاطر التدخين. كما تم إنشاء نوادي في المدارس والثانويات للرفع من مستوى الوعي حول أخطار التبغ. ويتم القيام بحملات توعوية على مستوى جميع المستشفيات والمراكز الصحية. كما تم وضع بوابة الكترونية لفائدة الشباب للتحسيس والتربية الصحية.

وتجدر الإشارة الى ان وزارة الصحة عملت على دمج المساعدة على الإقلاع في المراكز الصحية و المستشفيات. وفي هذا الصدد تم تكوين مهنيي الصحة على طرق الإقلاع عن التدخين ودمجه في الرعاية الصحية الأولية، وذلك بدعم من مؤسسة للا سلمى للوقاية وعلاج السرطان.

حضرات السيدات و السادة،

ان المغرب أول بلد وضع قانونا لمكافحة التدخين على الصعيد الإقليمي في أبريل 1991، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 4318 بتاريخ 2 أغسطس 1995 برقم 15- 91 والذي دخل حيز التطبيق بتاريخ 3 فبراير 1996. وهو يتعلق بمنع التدخين في بعض الأماكن العمومية و حضر أي دعاية

أو إشهار لصالح التبغ. إلا أنه لم يصدر أي مرسوم تطبيقي يفعل هذا القانون. مع العلم ان دول اخرى تأخرت في مبادرتها التشريعية في شأن منع التدخين.

- كما تقدم الفريق الإستقلالي بمجلس النواب بتاريخ 2007/12/14 بمقترح قانون يقضي بتغيير وتنميم القانون رقم 91.15 يتعلق بمنع التدخين والإشهار والدعاية للتبغ في الأماكن العمومية وبيع التبغ للقاصرين، وقد صادق مجلس النواب بالإجماع في شهر يوليوز 2008 على هذا المقترح إلا أنه لم يتم نشره بالجريدة الرسمية.

- في 2013، تم تقديم مقترح قانون يقضي بتغيير وتنميم القانون رقم 91-15 من طرف الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، وقد اعتبرته وزارة الصحة مبادرة حميدة وبنائة من أجل مكافحة آفة التدخين و ابدت بخصوصه بعض الملاحظات من اهمها :

- اضافة اماكن اخرى تستوجب حضر التدخين،
- حظر ظهور مشاهد التدخين وتعاطي التبغ في أي عمل درامي أو إعلامي،
- اقتراح 70 ٪ كمساحة للتحذيرات الصحية والمتعلقة بعلب منتجات التبغ و تجديدها بصفة دورية،
- إنشاء مجلس وطني متعدد القطاعات لمكافحة التدخين برئاسة رئيس الحكومة إضافة إلى ممثلي المجتمع المدني والعلمي وذلك لوضع ولتنفيذ سياسة مكافحة التبغ...

حضرات السيدات و السادة،

تعتبر الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ أول معاهدة يتم التفاوض عليها برعاية منظمة الصحة العالمية. وقد وُضعت هذه الاتفاقية للاستجابة لمقتضيات طابع العولمة الذي يتسم به وباء التبغ. بدأ تنفيذها في يوم 27 فبراير 2005. الى حد هذا اليوم تمت المصادقة عليها من قبل 180 بلد. تجدر الإشارة الى ان المغرب شارك بفعالية في أعمال منظمة الصحة العالمية لإعداد هذه الاتفاقية والتي وقع عليها في 16 أبريل 2004. وبعد أن أبدت القطاعات الحكومية المختصة (الصناعة والتجارة- الإقتصاد والمالية - الداخلية - الفلاحة- الصحة) موقفها منها تمت مباشرة مسطرة المصادقة على الاتفاقية الإطار من قبل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون لدى الأمانة العامة

للحكومة بتاريخ 11 غشت 2004 وتم اعتمادها من قبل المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 11 نونبر 2005.

ويبقى المغرب الدولة الوحيدة في منطقة شرق المتوسط إلى جانب دولة الصومال التي لم تصادق بعد على هذه الاتفاقية.

وفي 13 نونبر 2013، نظمت وزارة الصحة، بمشاركة مؤسسة للاسلمى ومنظمة الصحة العالمية، مناظرة وطنية من أجل الإسراع بالمصادقة على هذه الإتفاقية والتي شارك فيها ما يقارب من 300 مشارك بحضور السيد رئيس البرلمان والسادة النواب والمستشارين وستة وزراء والسيد مديرالمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية للشرق المتوسط والنقابات وممثلي الأحزاب والمجتمع المدني والمنظمات الدولية وجميع الجهات الوطنية الفاعلة في مجال محاربة التدخين. غير ان هذه المناظرة لم تتوج بنتيجة اجابية.

حضرات السيدات و السادة،

ان المصادقة على هذه الاتفاقية تعتبر خطوة حاسمة لإقرار وتنفيذ المبادئ التوجيهية للاتفاقية الدولية، وسيكون لها أثر إيجابي في مكافحة التدخين والتقليل من آثاره السلبية على الصحة العامة بالمملكة المغربية، كما انها ستمكننا من تقوية الترسانة القانونية لمحاربة التدخين.